الصباح الدولية
AL-SABAH
No. 3989 | الأحد | 25 شوال 1442 هـ | 6 يونيو 2021 م | السنة الرابعة عشرة
Alsabah Media www.alsabahpress.com

المجلس الوطني الفلسطيني في ذكرى النكسة: لابد من إنهاء الانقسام

نائب محافظ القدس: مسيرة للمستوطنين الخميس المقبل ستدفع لـ «انفجار جديد»

الأراضي المحتلة – «وكالات»: حذر نائب محافظ القدس عبد الله صيام، أمس السبت، من مسيرة الرقص بالأعلام التي يدعو إليها الاحتلال الإسرائيلي الخميس المقبل في البلدة القديمة بالقدس، مشيراً إلى أن ذلك سيدفع إلى «انفجار جديد» في المدينة.

ونقلت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) أمس عن صيام قوله، إن «هذه المسيرات هي استكمال للمسيرات التي خطط لها في الثامن والعشرين من رمضان الماضي».

وأكد صيام أن «دفاع المقدسيين عن مقدساتهم مرتبط بعقيدتهم وليس بمدة زمنية معينة، وسيُفشلون هذا المخطط بعزيمتهم وصَمودهم كما أفشلوه سابقا».

ويتهم الفلسطينيون المستوطنين بمواصلة محاولات الاقتحام اليومية للمسجد الأقصى المبارك تحت حماية قوات إسرائيلية، وأداء طقوسٍ تلمودية وجولات استفزازية.

وكانت مواجهات اندلعت في مدينة القدس الشهر الماضي بين جنود إسرائيليين و فلسطينيين، وتصدى الشبان الفلسطينيون لاقتحام القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، بمساندة صاروخية من فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة، وردت إسرائيل بقصف القطاع.

ورعت مصر اتفاقاً لوقف إطلاق النار بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل في قطاع غزة بعد موجة توتر في الفترة من 10 إلى 21 من شهر مايو الماضي أسفرت عن مقتل أكثر من 250 فلسطينيا و13 شخصاً في إسرائيل إلى جانب دمار واسع النطاق في القطاع.

مواجهات سابقة بين فلسطينيين وأفراد من القوات الإسرائيلية

من جهة أخرى قال المجلس الوطني الفلسطيني «إن جرائم الاحتلال الإسرائيلي المتصاعدة لن تنال من إرادة الشعب الفلسطيني في مواصلة نضاله حتى عودته الى أرضه، وتجسيد استقلال دولته المستقلة بعاصمتها مدينة القدس».

وأضاف المجلس الوطني، في بيان، أصدره أمس السبت، بمناسبة الذكرى الـ54 لنكسة عام 1967 أن هذه اللحظة الفارقة في مسيرة نضال الشعب الفلسطيني وفي ظل الحرب المفتوحة التي يشنها الاحتلال والمستوطنين على أرض ومقدسات فلسطين، تتطلب من الجميع توحيد الصفوف، وإنهاء الانقسام، وإنجاز الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا البطل في كافة أماكن تواجده، لمواجهة عدوان الاحتلال وسياساته العنصرية».

وأكد المجلس أن حكومة الاحتلال تسابق الزمن في تنفيذ سياسة التهويد في مدينة القدس، والتهجير القسري للمقدسيين من منازلهم، في أحياء عاصمتنا المحتلة، خاصة في حي الشيخ جراح، وبلدة سلوان، واعتداءاتها المتصاعدة على المقدسات، والاستيلاء على الأراضي، وبناء المستوطنات، وغيرها من الأعمال العدوانية، داعياً لتوفير الحماية الدولية لشعبنا وأرضه ومقدساته وحماية اطفاله ونسائه وممتلكاته من إرهاب دولة الاحتلال، وفقا لما جاء في اتفاقية جنيف الرابعة، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2018.

وطالب المؤسسات الدولية وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤوليتها بالرد القوي والحاسم على انتهاكات إسرائيل المتواصلة لقراراتها، واتخاذ إجراءات فعلية تلزمها بمتطلبات السلام العادل المبني على حق شعبنا في ممارسة تقرير مصيره على أرضه كغيره من شعوب الأرض، وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة، وعاصمتها مدينة القدس، وحل قضية اللاجئين على أساس القرار 194.

من ناحية أخرى قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، إن عدد حالات الاعتقال في صفوف الفلسطينيين منذ عام 1967 بلغ نحو مليون حالة اعتقال، بينها أكثر من 17 ألف حالة اعتقال من الفتيات والنساء والأمهات، وما يزيد على 50 ألفاً من الأطفال.

وأوضحت الهيئة، في بيان، صدر أمس السبت، أن جميع من مرّوا بتجربة الاعتقال من الفلسطينيين، كانوا قد تعرضوا – على الأقل – إلى شكل من أشكال التعذيب الجسدي أو النفسي والإيذاء المعنوي والمعاملة القاسية، وفقا لما ذكرته وكالة المعلومات الفلسطينية «وفا».

وفيما يتعلق بسياسة الاعتقال الإداري، أوضحت الهيئة، أن عدد قرارات الاعتقال الإداري منذ العام 1967 تقدر بأكثر من 54.000 قرارا، ما بين قرار جديد وتجديد للاعتقال الإداري.

كما بينت أنه منذ الخامس من يونيو 1967 مات نحو 226 أسيراً في سجون الاحتلال، منهم 73 توفوا نتيجة التعذيب، و71 بسبب الإهمال الطبي، و75 نتيجة القتل العمد بعد الاعتقال، و7 آخرين بعد إصابتهم برصاصات قاتلة، وهم داخل السجون، بالإضافة الى مئات آخرين توفوا بعد الإفراج عنهم بفترات قصيرة متأثرين بأمراض جراء التعذيب، والإهمال الطبي، وسوء المعاملة.

المحقّقون الفرنسيون يستبعدون نظريّة الصاروخ في انفجار مرفأ بيروت

مرفأ بيروت تحول إلى ركام بعد الانفجار الضخم

«وكالات» : أفادت مصادر لبنانية بأن المحقّقين الفرنسيين في انفجار مرفأ بيروت استبعدوا نظريّة استهداف المرفأ بصاروخ، أو عبوة ناسفة.

وذكرت صحيفة «الأخبار» اللبنانية في عددها الصادر أمس السبت، نقلاً عن المصادر، أن التحقيقات في انفجار المرفأ تتقدّم، والقرار الظني سيصدر في غضون أشهر قليلة، مشيرة إلى أدلّة جديدة توصّل إليها التحقيق.

ووفق المصادر، تسلّم المحقق العدلي القاضي طارق البيطار، التقرير الثاني من المحقّقين الفرنسيين، بعد ملخص تقرير أوّلي كان تسلّمه المحقق العدلي السابق فادي صوّان، و«يختلف التقرير الحالي عن السابق بأنه أكثر دقة وتفصيلاً عن سابقه».

وخلُص التقرير إلى استبعاد فرضية استهداف المرفأ بصاروخ، بالاستناد إلى تحليل التربة في موقع الانفجار الذي بيّن عدم وجود عامل خارجي (سواء عبوة ناسفة أو صاروخ) تسببت بالانفجار.

وبحسب المعلومات، لا يزال هناك تقرير فني ثالث ينتظر تسلّمه من المحقّقين الفرنسيين، إذ يفترض أن يسلّم إلى القضاء اللبناني نهاية شهر سبتمبر المقبل.

وأشارت المصادر إلى أن هناك تقدّماً يُسجّل لناحية دحض فرضيات وتقدّم فرضية على ما عداها.

ويذكر أن انفجاراً هز مرفأ بيروت في الرابع أغسطس 2020، ناجم عن انفجار كمية من نيترات الأمونيوم، وأسفر عن تضرر عدد من شوارع العاصمة ومقتل أكثر من 200 شخص وجرح أكثر من 6 آلاف، وترك 300 ألف شخص بلا مأوى.

ولم تكشف التحقيقات حتى اليوم عن كيفية حدوث الإنفجار، لكن المحقق العدلي القاضي طارق البيطار أعلن في 10 مايو الماضي أن العمل في مجريات التحقيق «يجري بصمت وسرية وسرعة من دون تسرع».

مقتل مستشار قاسم سليماني في سوريا

«وكالات» : شُيّع في المستشفى العسكري في مدينة حمص وسط سوريا الجمعة، اللواء في القوات السورية نزار عباس الفهود الذي قتل مع المستشار العسكري في الحرس الإيراني حسن عبد الله زاده، المعروف بأنه كان «مستشاراً» لقاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» الذي اُغتيل في غارة أمريكية قرب بغداد مطلع العام الماضي.

ووفقاً لصحيفة «الشرق الأوسط»، نعت وسائل إعلام إيرانية عبد الله زاده ومرافقه محسن عباسي، وأفادت بأن عبد الله زاده «كان ضابط أمن منطقة السيدة زينب جنوب دمشق ثم البوكمال شرق سوريا، وأحد أبرز المستشارين العسكريين الإيرانيين في معارك غوطة دمشق وحلب». ونشرت وكالة «مهر» الإيرانية صورة له مع سليماني في سوريا.

ومن جهتها، أفادت مصادر إعلامية سورية معارضة بوقوع هجوم واسع شنّه داعش الخميس، على رتل تابع لميليشيات إيرانية في السخنة شرق حمص بين تدمر ودير الزور، «أسفر عن مقتل نحو 25 عنصرا بينهم قادة كبار في الحرس الإيراني».

وزير الخارجية المغربي يلتقي مسؤولين ليبيين

وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة

«وكالات» : أجرى وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة الجمعة محادثات مع اثنين من كبار المسؤولين الليبيين في إطار الجهود التي تبذلها المملكة لإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، وفق بيان للخارجية المغربية.

والتقى بوريطة بشكل منفصل مع رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا (غرب) خالد المشري ورئيس البرلمان الليبي في طبرق (شرق) لمواكبة الحوار الليبي ودعم فرص التواصل والحوار بين مختلف الفرقاء، وفق البيان.

وكان الرجلان وصلا الخميس للمشاركة في جولة جديدة من المحادثات حول تعيينات رئيسية في ليبيا، بحسب المغرب.

وتشمل المناصب التي سيتم البحث فيها خلال المحادثات: حاكم المصرف المركزي، المدعي العام ورؤساء هيئة الرقابة الإدارية، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمفوضية العليا للانتخابات والمحكمة العليا.

وهذه المحادثات في الرباط هي الأحدث في اطار جلسات التفاوض التي استضافتها المملكة وشارك فيها ممثلون عن طرفي النزاع في ليبيا.

كما أنها تأتي في وقت تتهيّأ فيه ألمانيا لاستضافة المؤتمر الثاني حول السلام في ليبيا الذي سيعقد في 23 يونيو برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الحكومة الانتقالية التي تشكّلت مطلع العام.

ويهدف المؤتمر إلى دعم العملية الانتقالية في ليبيا، وخصوصاً التحضيرات للانتخابات المقررة في 24 ديسمبر كما وانسحاب كل القوات الأجنبية والمرتزقة من البلاد، وفق ما نص عليه اتفاق وقف إطلاق النار.

ومنذ إطاحة نظام العقيد معمّر القذافي في 2011 غرقت ليبيا في فوضى عارمة فاقمها في السنوات الأخيرة وجود سلطتين متنازعتين في شرق البلاد وغربها.

وتسعى الحكومة الانتقالية التي تشكّلت برعاية الأمم المتحدة لمواصلة الجهود الرامية لإخراج البلاد من الأزمة عبر إجراء انتخابات عامة.

لافروف يعلن دعم روسيا لحكومة العراق للقضاء على الإرهاب

الكاظمي يؤكد أهمية تطوير التعاون بين بغداد وباريس

بغداد – «وكالات» : أكد رئيس مجلس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، الجمعة، أهمية تطوير التعاون الثنائي بين بغداد وباريس.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، في بيان صحافي أن «الكاظمي، تلقى الجمعة، اتصالاً هاتفياً من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، جرى خلاله بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وأوجه التعاون المشترك بين بغداد وباريس».

وأكد الكاظمي، خلال الاتصال على «علاقة العراق التاريخية الوثيقة مع فرنسا، ومواقفها الايجابية تجاه قضايا المنطقة»، مشيداً بـ«دور فرنسا ودعمها للعراق في مجال الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية».

ولفت، إلى «أهمية تطوير التعاون الثنائي بين العراق وفرنسا في مختلف المجالات لاسيما الاقتصادية والثقافية، الى جانب توفير البيئة المناسبة لعمل الشركات الفرنسية والاستثمار في العراق».

من جانبه، جدد ماكرون، دعمه لـ«الحكومة العراقية، وتجربة العراق الديمقراطية في ظل ما تواجهه من تحديات»، مؤكداً «استعداد فرنسا لتقديم مختلف أوجه الدعم الذي تحتاجه الحكومة العراقية في التحضير للانتخابات المبكرة، وتأييد فرنسا للقرار الاممي بإرسال مراقبين لإسناد عمل مفوضية الانتخابات».

رئيس مجلس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي

وأثنى ماكرون، على «دور العراق الاقليمي في تقريب وجهات النظر»، معبراً عن «تفاؤله بأن الدور المتنامي للعراق في هذا المجال سيكون له أثر مستدام في تحقيق الاستقرار الذي ستنعكس آثاره إيجابيا على جميع الأطراف».

واتفق الجانبان، بحسب البيان، على «استمرار التواصل بينهما، من أجل تنسيق المواقف تجاه التحديات والأزمات الإقليمية والدولية، بالشكل الذي يخدم مساعي حل النزاعات وتقريب وجهات النظر».

من جهة أخرى أكد وزير الخارجيّة الروسي سيرخي لافروف، الجمعة، دعم بلاده للحكومة العراقية في جهودها بإعادة الأمن، والاستقرار والقضاء على الإرهاب.

وذكرت الوكالة الوطنية العراقية للأنباء، أن ذلك جاء خلال اتصال هاتفي بين وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين مع نظيره الروسي، لبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي.

واستعرض الجانبان أهمية إجراء الانتخابات لبناء الأسس الصحيحة للنظام الديمقراطي في العراق، وضرورة الدفع بالعلاقات التجارية إلى مجالات أوسع، مع التأكيد على الدور المهم الذي تلعبه الشركات النفطية الروسيّة في العراق.

وفيما يتعلق بالوضع الإقليمي، تطرق الوزيران إلى الوضع في فلسطين وضرورة دعم شعبها للوصول إلى أهدافهم المشروعة.

من جهة أخرى ذكرت خلية الإعلام الأمني بقيادة العمليات المشتركة في العراق، أمس السبت، أن قوات تابعة لجهاز وكالة الاستخبارات بوزارة الداخلية تمكنت من اعتقال 12 ارهابياً ينتمون لتنظيم داعش بمحافظة ديالى 57 كم شمال شرق بغداد.

وقالت خلية الإعلام الأمني في بيان صحفي إن «الموقوفين مطلوبون وفق أحكام قانون الإرهاب لانتمائهم لعصابات داعش».

وذكرت أن المعتقلين كانوا يعملون بما يسمى «كتائب ثورة العشرين»، والمفارز الأمنية، والمعسكرات العامة، بصفة مقاتلين وعناصر إسناد، مشيرة إلى أنهم اعترفوا بالاشتراك في عدة عمليات إرهابية ضد القوات الأمنية والمواطنين، حيث تم تدوين أقوالهم ابتدائياً وقضائياً واتخذت بحقهم الإجراءات القانونية.